الأمانة العامة
أمانة شؤون مجلس الجامعة

ج01/162(09/24)/20-خ(13854)

كلمة

معالي السيد خليفة شاهين المرر

وزير دولة – دولة الإمارات العربية المتحدة

أمام

مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري

في دورته العادية (162)

القاهرة:

الثلاثاء 10 سبتمبر/ايلول 2024

وزعت دون إلقاء

معالي الدكتور/ شائع محسن الزنداني، وزير الخارجية وشؤون المغتربين للجمهورية اليمنية، رئيس الدورة العادية (162) لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري،
أصحاب السمو والمعالي وزراء الخارجية،
معالي/ أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية،
أصحاب السعادة رؤساء وأعضاء الوفود،
السيدات والسادة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يطيب لي أن أتقدم بالتهنئة إلى معالي الدكتور/ شائع محسن الزنداني، وزير الخارجية وشؤون المغتربين للجمهورية اليمنية الشقيقة، بمناسبة ترأسه لأعمال الدورة العادية (162) لمجلس جامعة الدول العربية، وأتوجه بالشكر لمعالي الدكتور/ محمد سالم ولد مرزوك، وزير الشؤون الخارجية والتعاون والموريتانيين بالخارج، على رئاسة الدورة السابقة (161)، والشكر موصول لمعالي/ أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، على الجهود المبذولة في الإعداد الجيد لأعمال هذه الدورة.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

منذ الدورة السابقة (161) لمجلسنا هذا حتى الآن لم يتغير المشهد في المنطقة إيجابيا، وإنما على العكس إزداد توترا وتعقيدا، ينذر بمزيد من عوامل تهديد السلم والأمن الإقليمي والدولي، وتشكيل عقبات وتحديات أمام تحقيق التقدم والتنمية والازدهار لدولنا وشعوبنا.

فالمنطقة تشهد حالة من التوتر الملحوظ وإرتفاع حدة التصعيد والمواجهات، وتعقد طرق الوصول إلى حلول سياسية، إن لم يكن إنسداد أفق التسويات، وغياب الإستراتيجيات الواضحة للإستقرار طويل الأمد.

وإذ تراقب دولة الإمارات العربية المتحدة هذه التطورات الإقليمية المتسارعة عن قرب وبإهتمام شديد، فإنها قد عبرت عن قلقها البالغ من تبعات إستمرار دوامة التصعيد والعنف والمواجهات وتداعياتها على الأمن والإستقرار في الإقليم وخارجه. وقد أكدت، ولا تزال تؤكد، على أهمية ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وتوخي الحكمة لتجنب المخاطر وتوسيع ساحة الصراع والمواجهات.

وإنطلاقا من نهجها الثابت، فإن دولة الإمارات تؤمن بأن تعزيز الحوار والإلتزام بالقوانين الدولية وإحترام سيادة الدول وحرمة أراضيها هي الأسس الواجبة الإتباع في حل الأزمات الراهنة، وتدعو دائما إلى توخي المسئولية وضرورة إتباع الوسائل الدبلوماسية في حل الخلافات ومعالجة الأزمات. فالتصعيد والفعل وردود الفعل غير المحسوبة، دون أدنى أعتبار للقوانين التي تحكم علاقات الدول وسيادتها، تعقد الموقف وتزيد من مخاطر عدم الاستقرار. فطريق الاستقرار يتطلب نبذ العنف والمواجهات، وإتباع سبل خفض التصعيد والحوار على أساس من العدل والحكمة والمسئولية. وستبقى دولة الإمارات دائما داعمة لكل ما يخدم أمن وإستقرار وإزدهار المنطقة وشعوبها والسلم والأمن الدوليين.

في ظل هذه الأوضاع، لا بد من أعادة التأكيد على ضرورة تعزيز العمل العربي المشترك والتضامن لمواجهة هذه التحديات من خلال تكامل الجهود، إقليميا ودوليا، لإنهاء التطرف والتوتر والعنف المتصاعد في المنطقة، وتعزيز جسور التواصل، وتفعيل

دور الدبلوماسية والحوار في حل الخلافات، وتدعيم قواعد وسلطة الدولة العربية الوطنية وتقوية مؤسساتها الشرعية، والتركز على نشر الاستقرار وتحقيق التنمية والازدهار.

وفي هذا السياق، فإن الإمارات العربية المتحدة، وبالرغم من التصعيد والإجراءات غير الشرعية من جانب إيران، تسعى جاهدة للتوصل إلى حل سلمي لقضية الجزر الاماراتية الثلاث المحتلة، من قبل إيران، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، وذلك من خلال المفاوضات الثنائية أو القبول بإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية، وفقا لمبادئ وقواعد القانون الدولي.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

إن النهج الأساس للسياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة ولعلاقاتها الخارجية هو السعي لخلق الاستقرار وبناء الإزدهار في المجال الإقليمي والمجال الدولي، وفي سعيها لتحقيق هذه الغايات تولي بلادي الشؤون الإنسانية أولوية خاصة، فدولة الإمارات قوة إستقرار وإزدهار، ومصدر وخير وعون لشعوب المنطقة والعالم الأوسع، ومن هذا المنطلق نتعامل مع التوترات القائمة في المنطقة، ومع تطورات الوضع في فلسطين وفي السودان.

ففي فلسطين وفي مواجهة الحرب الإسرائيلية في قطاع غزة، وفي ظل العنف المتزايد في الضفة الغربية المحتلة، والجرائم المروعة التي ينفذها المستوطنين الإسرائيليين المتطرفين المنفلتين من عقالهم، وإعتداءات الجيش والمسئولين المتطرفين الإسرائليين، أكدت دولة الإمارات مراراً وتكرارا على أن الأولوية تكمن

في توحيد وتكثيف الجهود الدولية لحماية كافة المدنيين وحفظ أرواحهم، وفقا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وضمان تقديم ووصول المساعدات الإنسانية والإغاثية الضرورية بالكميات الكافية للشعب الفلسطيني في قطاع غزة بشكل آمن وعاجل ومستدام ودون أي عوائق، برا وبحرا وجوا. كما أكدنا على ضرورة تكثيف العمل الجماعي والجهود المشتركة لوضع حد للحرب المستمرة في قطاع غزة، وتحقيق وقف فوري لإطلاق النار، وتفادي توسيع رقعة الصراع، محذرين من التداعيات الخطيرة لإستمرار التصعيد والتوتر والمواجهات، وداعين إلى ممارسة أقصى دراجات ضبط النفس وتوخي الحكمة في معالجة هذه التطورات الإقليمية المتسارعة المنذرة بالخطر في منطقتنا.

وإذ نؤكد على ضرورة إضطلاع المجتمع الدولي بمسئولياته في هذا الصدد، فإننا نثمن الجهود التي يقوم بها الأشقاء في دولة قطر وجمهورية مصر العربية لتأمين وقف إطلاق النار والإفراج عن المحتجزين والمعتقلين. وندين ونستنكر ما ترتكبه إسرائيل من أعمال وحشية وجرائم ضد الإنسانية في حق الشعب الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية المحتلة. كما ندين ونستنكر التصريحات الإسرائيلية الإستفزازية وغير المسؤولة تجاه جمهورية مصر العربية الشقيقة.

السيد الرئيس،

تضع دولة الإمارات دعم الأشقاء الفلسطينيين ورفع المعاناة عنهم في المقام الأول في أي توجه أو تحرك دبلوماسي تقوم به. والجهود الإماراتية في هذا الشأن تتسق مع الثوابت التاريخية في سياستها الخارجية المتمثلة في التزامها بتعزيز السلام والعدالة، وصون حقوق الشعب الفلسطيني الشقيق، وقيام دولة فلسطينية

مستقلة ذات سيادة، وفقا لقرارات الشرعية الدولية والاتفاقيات ذات الصلة القاضية بإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. ومن هذا المنطلق ترى دولة الإمارات أنّ العودة إلى الوضع الذي كان سائدا قبل 7 أكتوبر 2023 لا يمكن أن يحقق ما يصبو إليه الجميع من سلام مستدام يحقق الاستقرار في الأرض الفلسطينية وفي المنطقة، لذا تعمل دولة الإمارات مع الشركاء الإقليميين والدوليين على تحقيق الاستقرار في مرحلة ما بعد الحرب في غزة، من خلال إيجاد آلية، توافق عليها السلطات الشرعية الفلسطينية، ضمن استراتيجية واضحة وشاملة، توفر الاستجابة السريعة والفعالة للأزمة الإنسانية، وتعمل على إحلال النظام والأمن في قطاع غزة، وتقوم على تمكين السلطات ذات الاختصاص والكفاءة من إدارة الأمور، وتمهد الطريق إلى دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة. وندرك أن هذا ليس بالأمر السهل، وسوف يتطلب الأمر التزاما قويا ومستداما لتحقيق هذه الأهداف، ونرى أن هذا ممكن عن طريق إنشاء بعثة دولية مؤقتة تعمل على تحقيق الاستجابة الفعالة للأزمة الإنسانية التي يكابدها سكان القطاع، وأن تكون جزءا أساسيا من استراتيجية أوسع لتحقيق حل الدولتين من خلال خارطة طريق ورؤية واضحة ذات جدول زمني محدد وملزمة لجميع الأطراف.

وتؤكد دولة الإمارات على أهمية وجود حكومة فلسطينية مؤهلة تمهد الطريق لتوحيد الضفة الغربية وقطاع غزة تحت سلطة فلسطينية شرعية واحدة، كما تؤكد على ضرورة أن تقوم إسرائيل، باعتبارها سلطة الاحتلال، بدورها في تحقيق هذه الرؤية الدولية وفقا للقانون الدولي ومعايير حقوق الإنسان، إذ لا يمكن إعادة بناء غزة إذا استمر القطاع في العيش تحت الحصار، وإذا لم يُسمح للسلطة

الفلسطينية بتحمل مسؤولياتها فيه، فضلا عن ضرورة وقف بناء المستوطنات والعنف في الضفة الغربية المحتلة.

كما تؤكد على أهمية قيام الولايات المتحدة بدور محوري وفاعل، سواء في مرحلة تعافي غزة أو في الجهود المبذولة لإحياء آفاق السلام، وهذا الدور أمر لا غنى عنه إلى جانب ما تقوم به دول المنطقة.

إن طرح دولة الإمارات العربية المتحدة هذه الرؤية يعكس التزام الدولة الراسخ ودورها البناء والإيجابي في التوصل إلى حل سلمي للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي، وهي تتطلع إلى العمل الجماعي من قبل الشركاء الإقليميين والدوليين لصوغ مستقبل يسوده السلام والازدهار للإسرائيليين والفلسطينيين وجميع شعوب المنطقة. وكذلك العمل ضمن شراكة وتكامل مع منظومة الأمم المتحدة، من أجل تفعيل خطة استجابة إنسانية فعالة تلبي احتياجات سكان قطاع غزة الملحة، وأن يتم تقديم الدعم لإتمام عملها ومنحها التفويض اللازم.

واليوم أكثر من أي وقت مضى، فإن الشعب الفلسطيني بحاجة إلى حكومة خبراء ذو كفاءة عالية تتمتع بالإستقلالية والصلاحيات الكاملة وتعمل بشفافية لتوفير كل ما يستحقه ويحتاجه الشعب الفلسطيني.

من جانبها، لم تألُ دولة الإمارات جهداً في الوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني الشقيق خلال محنته الصعبة، سواء كان ذلك على الصعيد الإنساني، أو على الصعيد الدبلوماسي والسعي الدولي، أو أثناء عضويتنا غير الدائمة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الذي إعتمد القرار 2720 (2023)، أو في الجمعية العامة

التي إعتمدت قرارا بأغلبية 143 صوتا يوم العاشر من مايو 2024، يطالب بالعضوية الكاملة لدولة فلسطين ويمنحها إمتيازات إضافية في الإجتماعات الدولية.

وعلي صعيد توفير الدعم الإنساني للسكان في قطاع غزة، لم ندخر جهداً في توفير الدعم الإنساني والإغاثي، فدولة الأمارات تتصدر القائمة في حجم الدعم الإنساني المقدم بما يصل أكثر من 30% من مجمل المساعدات، حيث عملنا على إيصال بالمساعدات العاجلة عبر البر والجو والبحر، كما واصلنا دعمنا لوكالة الأونروا، نظراً للدور الحيوي الذي تقوم به في غزة، بالأخص مع استئناف خدماتها التعليمية مؤخراً.

وفي الوقت الذي باتت فيه جهود العاملين الإنسانيين في غزة بمثابة الشعاع المضيء وسط نفق الحرب المظلم، ما زالت عمليات مبادرة "الفارس الشهم 3" مستمرة وبدون توقف في إيصال المساعدات الإغاثية والطبية، وتشغيل المستشفى الميداني داخل قطاع غزة، ومستشفى عائما أخر في العريش المصرية، ومحطات تحلية المياه لإمداد سكان القاطع بمياه الشرب، وكذلك توفير وتشغيل الأفران الآلية والمطابخ لتوفير الخبر والوجبات في غرة. علاوة على إستقبال الأطفال الجرحى ومرضى السرطان للعلاج في دولة الإمارات. علاوة على المشاركة الفعالة في حملة تطعيم أطفال غزة ضد شلل الأطفال.

السيد الرئيس،

وفيما يتعلق بالسودان تبدي دولة الإمارات قلقا بالغا إزاء الوضع الإنساني الكارثي والمتدهور، وإنعدام الأمن الغذائي الحاد،

الذي وصل إلى حد المجاعة في مناطق عدة من السودان، وتعمل على حث الأطراف المتحاربة لتسهيل وصول المساعدات الإنسانية الأساسية إلى المناطق الأكثر حاجة إليها. فمنع وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين إليها، بما في ذلك عبر الحدود وخطوط النزاع، أمر لا يمكن القبول به. ولذلك فإننا ندعو إلى إتباع كافة السبل الممكنة لمرور وتسهيل الإغاثة الإنسانية العاجلة إلى المدنيين المحتاجين بشكل فوري وآمن ومستدام ودون أي عوائق وفقا لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2736 (2024).

والقلق يمتد إلى عواقب إستمرار القتال بين الأطراف السودانية، الذي لم يتوقف منذ أن أندلع في إبريل 2023، وما يحمله من تبعات خطيرة على مستقبل الأمن والإستقرار ليس في السودان فحسب، وإنما على الأمن والإستقرار في عموم الدول المجاورة وفي القرن الأفريقي ومنطقة الساحل كذلك.

وإزاء هذه الأزمة القائمة في السودان، فإن دولة الإمارات تدعو إلى ضرورة التوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار ووقف الاقتتال بين الأطراف المتحاربة، إذ أنه لا يوجد حل عسكري للصراع، وأهمية ضمان حماية المدنيين والمنشآت المدنية.

وستظل دولة الإمارات ملتزمة بدعم الحل السلمي للصراع في السودان، وستواصل العمل مع كافة الجهات المعنية لدعم العودة لمسار العملية السياسية في السودان، وأية عملية تهدف إلى وضع السودان على مسار التوصل إلى تسوية دائمة، وتحقيق تو افق وطني لتشكيل حكومة يشارك فيها ويقودها المدنيون. حيث تؤمن دولة الإمارات إيمانا راسخا بأن الحوا ر والتعاون هما السبيل الوحيد لحل هذا الصراع، وتؤكد على ضرورة الالتزام بالمشاركة في محادثات السلام لحل الصراع ومعالجة الأزمة الإنسانية في السودان.

ولم تألُ دولة الإمارات جهدا في الاستجابة للوضع الإنساني الكارثي في السودان وتقديم كافة أشكال الدعم والمساندة للأشقاء السودانيين، فمنذ بدء الأزمة الحالية حتى الآن قدمت دولة الإمارات 230 مليون دولار لدعم الاستجابة الإنسانية، وقد بلغ ما قدمته من مساعدات للسودان منذ بدء المرحلة الإنتقالية عام 2019 حتى الآن ما يربو على مليار وثمانمائة مليون دولار.

وتواصل دولة الإمارات تقديم الإمدادات الغذائية والطبية ومواد الإغاثة الأخرى، وتقديم الخدمات العلاجية، من خلال المستشفى الميداني في أمدجراس والمستشفى الميداني في أبشي في جمهورية تشاد، للاجئين السودانيين الفارين من النزاع وكذلك مواطني تشاد الذين يبحثون عن العلاج الطبي، وخاصة الضعفاء كالمرضى والجرحى والأطفال والمسنين والنساء. ووقعت دولة الإمارات مع ست منظمات إنسانية دولية عقودا لتنفيذ برامج مساعدات إنسانية داخل السودان والدول المجاورة بقيمة 70 مليون دولار، كما وجهت 30 مليونا ليقوم فريق المساعدات الإماراتي بتنفيذ برامج دعم مباشرة إلى اللاجئين السودانيين في دول الجوار: تشاد وأوغندا وإثيوبيا. كما عملت دولة الامارات مع شركائها خلال محادثات جنيف وبموجب إعلان جدة على الوصول إلى اتفاق لتشغيل معبر أدري الحدودي لتسهيل عبور المساعدات الإنسانية العاجلة إلى المدنيين المحتاجين بشكل فوري وآمن.

أصحاب السمو والمعالي والسعا

في الشأن اليمني، نؤكد دعمنا لمجلس القيادة الرئاسي اليمني، ودعمنا الدور المحوري للمملكة العربية السعودية في قيادة

تحالف دعم الشرعية وجهودها في الوصول إلى عملية سياسية يمنية لحل الأزمة بما يحقق مصالح الشعب اليمني. وفي ضوء التهديد القائم لأمن الملاحة البحرية، نعبر عن أهمية التصدي لهذه التهديدات التي تهدف الى تقويض حرية الملاحة التجارية الدولية والنقل البحري، ونؤكد أهمية تضامن المجتمع الدولي في الحفاظ على أمن وحرية الملاحة البحرية المشروعة، في أعالي البحار والمضائق البحرية الحيوية، ضمن إطار القوانين والقواعد الدولية.

وفي الصومال، نؤكد على إستمرار دعم الحكومة الفيدرالية الصومالية في مواجهة الإرهاب وبسط وتأمين سيادتها الوطنية، ودعم كل ما يحقق للصومال أمنه واستقراره ووحدة أراضيه وسيادته واستقلاله، وندعو إلى عدم التدخل في شئون الصومال الداخلية، وأهمية تأمين الإمن والإستقرار في القرن الأفريقي وأهمية إعمال الحلول السلمية واتباع الطرق الدبلوماسية لحل أية خلافات بين دوله.

وفي الشأن الليبي، نجدد الدعوة إلى الحل السلمي للأزمة الليبية، بما يحفظ أمن واستقرار ووحدة ليبيا، ويحقق تطلعات الشعب الليبي الشقيق نحو التنمية والاستقرار والازدهار.

وفي العراق، نؤكد تضامننا مع العراق في مواجهة التحديات التي يمر بها، ونقدر مساعي العراق المستمرة لاستعادة دوره الإيجابي في محيطه العربي والإقليمي الأوسع، ونتطلع إلى عراق مستقر ومزدهر، وندعم كل ما يحقق له أمنه واستقراره ووحدة أراضيه وسيادته واستقلاله، وعدم التدخل في شئونه الداخلية.

إن مكافحة التطرف ونبذ التمييز وخطاب الكراهية يكتسي أهمية بارزة، خاصة في ظل التوتر وتفاقم المواجهات في منطقتنا العربية وعلى مستوى العالم، فقد أكد قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2686 (2023) العلاقة الوثيقة بين التطرف وخطاب الكراهية وبين تفاقم النزاعات السياسية والاجتماعية مما يؤثر سلبا على حالة السلم والأمن الدوليين، مما يتوجب العمل على القضاء على التطرف في المنطقة.

إن محاربة التطرف والإرهاب من جهة، وتعزيز قيم التسامح والتعايش السلمي والوسطية من جهة أخرى، هي سمات أساسية ومترسخة في نهج وسياسة دولة الإمارات العربية المتحدة، ونحن مستمرون في نشرها وتعزيزها في سبيل خير البشرية وبناء الازدهار وتقوية روابط التضامن والتعايش في المجال الإقليمي والدولي.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة

إن دولة الإمارات مستمرة في خططها بشأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة والمتكاملة، وماضية في تطوير قدراتها وخبراتها وتنويعها، والمحافظة على جاذبيتها الاستثمارية وتنافسيتها الدولية، وقدرتها على استقطاب الأعمال والأفكار والمواهب.

فلقد أصبحت دولة الإمارات اليوم شريكا عالميا في رحلة بناء مستقبل قائم على التكنولوجيا المتقدمة والابتكار والذكاء الاصطناعي، تماشيا مع رؤيتها الطموحة لتحقيق التقديم والريادة في هذه المجالات عالميا، حيث تم اختيار دولة الإمارات ضمن

"مجموعة عملية هيروشيما للذكاء الاصطناعي" بين مجموعة من الدول الكبرى الضالعة في هذا المجال. وتشارك الدولة بفاعلية في عملية الحوكمة الدولية للذكاء الاصطناعي تحت مظلة الأمم المتحدة.

ولقد حققت تقدما ملحوظا في إطار إستراتيجيتها الجديدة للتجارة الخارجية الهادفة إلى توسيع قاعدة الشركاء التجاريين حول العالم، وفتح أسواق جديدة للصادرات، وترسيخ مكانة دولة الإمارات مركزا عالميا للتجارة وممرا عالميا للسلع والخدمات، وبيئة مزدهرة للاستثمار والصناعة والتكنولوجيات.

ودولة الإمارات مستمرة وبعزم في العمل مع مختلف دول العالم لمواجهة المخاطر المهددة للبيئة، والبناء على "اتفاق الإمارات" التاريخي بشأن المناخ (The UAE Consensus)، الذي أعتمده مؤتمر "COP28" من أجل مستقبل أفضل للبشرية.
وستواصل التعامل مع الجميع لدعم العمل المناخي، بما في ذلك من خلال مبادرة "ترويكا رئاسات مؤتمر الأطراف" مع كل من أذربيجان والبرازيل لقديم إستجابات ملموسة وحلول عملية للتحديات في العمل المناخي.

وللمشاركة في معالجة أزمة ندرة المياه، أطلقت دولة الإمارات، هذا العام 2024، "مبادرة محمد بن زايد للمياه"، بهدف تعزيز الوعي بأهمية أزمة ندرة المياه وخطورتها على المستوى الدولي، وتطوير حلول تكنولوجية مبتكرة لمعالجتها، والسعي إلى زيادة الاستثمارات الهادفة إلى التغلب على هذا التحدي، وتوفير المياه النظيفة والمستدامة للجميع. وفي الوقت الذي يعاني فيه 90% من سكان منطقتنا العربية من ندرة المياه، فإن هذه المبادرة تأتي في وقتها، للإسهام في تعزيز الأمن المائي الذي يشكل أولوية

في تأمين التنمية المستدامة. كما ستستضيف دولة الإمارات في عام 2026 "مؤتمر المياه" بالشراكة مع جمهورية السنغال تعزيزا للعمل الدولي في معالجة أزمة ندرة المياه.

أصحاب السمو والمعالي والسعا

نؤكد على أن دولة الإمارات تضطلع بدور بارز في التصدي للتحديات الحاسمة الماثلة أمامنا على المستويين الإقليمي والدولي، على أساس من تعزيز التضامن والعمل العربي المشترك، وتغليب حل النزاعات بالطرق السلمية وإعطاء الأولوية للإغاثة الإنسانية، والحفاظ على السلام، ومعالجة الأزمات الصحية العالمية، بروح من التضامن العالي، والتأكيد على دور الشباب في بناء الأوطان، وتسخير إمكانات التعليم في الابتكار والتكنولوجيا المتقدمة. كما أنها تدعم مسارات التعاون الاقتصادي المشترك بين دول العالم، وبما يضمن نمو وازدهار الاقتصاد العالمي، ما من شأنه تحسين جودة حياة شعوب العالم، فضلاً عن المبادرات الريادية للدولة في دعم وتعزيز الشراكات الاقتصادية الدولية، في ظل البنية التحتية المهيئة والتشريعات والقوانين المرنة التي استحدثتها الدولة مؤخراً تحقيقا لمستهدفات مشاريع الخمسين في مسار إستراتيجيات مئوية الإمارات 2071.

وحيث أن دولة الإمارات تولي حيزا أساسيا، في جهودها الدولية، للأعمال الإنسانية والمساعدات الإغاثية والتنموية، وتخليدا لإرث الشيخ زايد، طيب الله ثراه، أعلنت في الذكرى العشرين لرحيل الوالد المؤسس، صاحب الأيادي البيضاء، ورمز الخير والعطاء والإنسانية، عن "مبادرة إرث زايد الإنسانية" بقيمة 20 مليار درهم، سيرا على نهجه وأستلهاما لقيمه في دعم كل ما ينفع الناس ويخفف معاناتهم ويغير حياتهم إلى الأفضل.

تتطلع الإمارات العربية المتحدة إلى قمة المستقبل في سبتمبر 2024 في نيويورك. وتعول الكثير على هذا التجمع التاريخي، الذي يعد فرصة لا تتكرر إلا مرة واحدة في كل جيل، لتنشيط نظام تعددية الأطراف وإعادة الالتزام بالتضامن العالمي، بحثا عن حلول مبتكرة لتحدياتنا المشتركة. وستعمل الإمارات العربية المتحدة بشكل بناء مع شركائنا لضمان نتائج هادفة وطموحة لقمة المستقبل.

وفي الختام، نجدد شكرنا وتقديرنا لما بذله جميع القائمين من جهود لإنجاح أعمال هذه الدورة والدفع قدماً بمسيرة العمل العربي المشترك ونتطلع لتجاوز الظروف والتحديات التي تمر بها المنطقة والإستفادة من الفرص لكي تنعم شعوبنا العربية بالأمن والاستقرار والحياة الكريمة والإزدهار.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،